إذا جَرَى الخبرُ المشتقُّ على مَنْ هو له اسْتَتَرَ الضميرُ فيه ، نحو : « زيد قائم » أى هو ، فلو أتَيْتَ بعد المشتق بـ « هو » ونحوه وأبرزتَهُ فقلت : « زيد قائم هُوَ » فقد جَوَّزَ سيبويه فيه وجهين ؛ أحدهما : أن يكون « هو » تأكيداً للضمير المستتر فى « قائم » والثانى أن يكون فاعلا بـ « قائم » . هذا إذا جَرَى على مَنْ هو له .

فإن جَرَى على غير مَنْ هو له — وهو المراد بهذا البيت — وجب إبرازُ الضمير ، سواء أُمِنَ اللبس ، أو لم يُؤْمن ؛ فَمثالُ ما أُمِنَ فيه اللبسُ : « زَيْدٌ هِنْدٌ ضَارِبُهَا هُوَ » ومثالُ ما لم يُؤْمن فيه اللَّبْسُ لولا الضمير « زَيْدٌ عَمْرٌو ضَارِبُهُ هُوَ » فيجب إبراز الضمير فى الموضعين عند البصريين ، وهذا معنى قوله : « وَأَبْرِزَنْهُ مطلقاً » أى سواء أُمِنَ اللبس ، أو لم يُؤْمن .

وأما الكوفيون فقالوا : إن أُمِنَ اللبس جاز الأمران كالمثال الأول — وهو :

= ظرف مكان متعلق بأبرز « تلا » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الخبر المشتق ، والجملة من تلا وفاعله فى محل جر بإضافة حيث إليها « ما » اسم موصول مفعول به لتلا ، مبنى على السكون فى محل نصب « ليس » فعل ماض ناقص ومعناه معنى : اسم ليس ، ومعنى مضاف والضمير مضاف إليه « له » جار ومجرور متعلق بقوله « محصلا » الآتى « محصلا » خبر ليس ، والجملة من ليس ومعموليها لا محل لها من الإعراب صلة الموصول الذى هو « ما » وتقدير البيت : وأبرز ضمير الخبر المشتق مطلقاً إن تلا الخبر مبتدأ ليس معنى ذلك الخبر محصلا لذلك المبتدأ ، وقد عبر الناظم فى الكافية عن هذا المعنى بعبارة سالمة من هذا الاضطراب والقلق ، وذلك قوله :

وَإِنْ تَلاَ غَيْرَ الَّذِى تَعَلَّقَا بِهِ فَأَبْرِزِ الضَّمِيرَ مُطْلَقَا
فى المَذْهَبِ الْكُوفِىِّ شَرْطُ ذَاكَ أَنْ لا يُؤْمَنَ اللَّبْسُ ، وَرَأْيُهُمْ حَسَنْ

وقد أشار الشارح إلى اختيار الناظم فى غير الألفية من كتبه لمذهب الكوفيين فى هذه المسألة ، وأنت تراه يقول فى آخر هذين البيتين عن مذهب الكوفيين « ورأيهم حسن » .

« زَيْدٌ هِنْدٌ ضَارِبُهَا هُوَ » — فإن شئت أتيتَ بـ « هو » وإن شئت لم تأتِ به ، وإن خِيفَ اللبس وجَبَ الإبراز كالمثال الثانى ؛ فإنك لو لم تأت بالضمير فقلت : « زَيْدٌ عَمْرٌو ضَارِبُهُ » لاحتمل أن يكون فاعلُ الضرب زيداً ، وأن يكون عمراً ، فلما أتيت بالضمير فقلت : « زَيْدٌ عَمْرٌو ضَارِبُهُ هُوَ » تعين أن يكون « زَيْدٌ » هو الفاعل .

واختار المصنف فى هـذا الكتاب مذهبَ البصريين ، ولهذا قال : « وَأَبْرِزَنْهُ مطلقاً » يعنى سواء خِيفَ اللبسُ ، أو لم يُخَفْ ، واختار فى غير هـذا الكتاب مذهبَ الكوفيين ، وقد ورد السماع بمذهبهم ؛ فمن هذا قولُ الشاعر :

٤٢ — قَوْمِى ذُرَا المَجْدِ بَانُوهَا وَقَدْ عَلِمَتْ
بِكُنْهِ ذَلِكَ عَـدْنَانٌ وَقَحْطَانُ

التقدير بَانُوهَا هُم ؛ فحذف الضمير لأمْن اللبس .

* * *

٥٢ — هذا الشاهد غير منسوب إلى قائل معين فيما بين أيدينا من المراجع .

اللغة : « ذرا » بضم الذال ـ جمع ذروة « وهى من كل شىء أعلاه » المجد » الكرم « بانوها » جعله العينى فعلا ماضيا بمعنى زادوا عليها وتميزوا ، ويحتمل أن يكون جمع « بان » جمعا سالما مثل قاض وقاضون وغاز وغازون ، وحذفت النون للإضافة كما حذفت النون فى قولك « قاضو المدينة ومفتوها » وهو عندنا أفضل مما ذهب إليه العينى « كنه » كنه كل شىء : غايته ، ونهايته ، وحقيقته .

الإعراب : « قومى » قوم : مبتدأ أول ، وقوم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « ذرا » مبتدأ ثان ، وذرا مضاف و « المجد » مضاف إليه « بانوها » بانو : خبر المبتدأ الثانى ، وبانو مضاف وضمير الغائبة العائد إلى ذرا المجد مضاف إليه ، وجملة المبتدأ الثانى وخبره خبر المبتدأ الأول « وقد » الواو واو الحال ، قد : حرف تحقيق « علمت » علم : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « بكنه » جار ومجرور متعلق بعلمت ، =

وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفِ جَرّْ
نَاوِينَ مَعْنَى « كَائِنٍ » أَوِ « اسْتَقَرّْ »(١)

= وكنه مضاف واسم الإشارة فى « ذلك » مضاف إليه ، واللام للبعد ـ والكاف حرف خطاب ، « عدنان » فاعل علت ، « وقحطان » معطوف عليه .

الشاهد فيه : قوله « قومى ذرا المجد بانوها » حيث جاء بخبر المبتدأ مشتقا ولم يبرز الضمير ، مع أن المشتق ليس وصفا لنفس مبتدئه فى المعنى ، ولو أبرز الضمير لقال : « قومى ذرا المجد بانوهاهم » ، وإنما لم يبرز الضمير ارتكانا على انسياق المعنى المقصود إلى ذهن السامع من غير تردد ، فلا لبس فى الكلام بحيث يفهم منه معنى غير المعنى الذى يقصد إليه المتكلم ، فإنه لا يمكن أن يتسرب إلى ذهنك أن « بانوها » هو فى المعنى وصف للمبتدأ الثانى الذى هو « ذرا المجد » لأن ذرا المجد مبنية وليست بانية ؛ وإنما البانى هو القوم .

وهذا الذى يدل عليه هذا البيت — من عدم وجوب إبراز الضمير إذا أمن الالتباس ، وقصر وجوب إبرازه على حالة الالتباس — هو مذهب الكوفيين فى الخبر والحال والنعت والصلة ، قالوا فى جميع هذه الأبواب : إذا كان واحد من هذه الأشياء جاريا على غير من هو له ينظر ، فإذا كان يؤمن اللبس ويمكن تعين صاحبه من غير إبراز الضمير فلا يجب إبرازه ، وإن كان لا يؤمن اللبس واحتمل عوده على من هو له وعلى غير من هو له وجب إبراز الضمير ، والبيت حجة لهم فى ذلك .

والبصريون يوجبون إبراز الضمير بكل حال ، ويرون مثل هذا البيت غير موافق للقياس الذى عليه أكثر كلام العرب ، فهو عندهم شاذ .

ومنهم من زعم أن « ذرا المجد » ليس مبتدأ ثانيا كما أعربه الكوفيون ، بل هو مفعول به لوصف محذوف ، والوصف المذكور بعده بدل من الوصف المحذوف ، وتقدير الكلام : قومى بانون ذرا المجد بانوها ، فالخبر محذوف ، وهو جار على من له ، وفى هذا من التكلف ما ليس يخفى .

(١) « وأخبروا » الواو للاستئناف ، وأخبروا : فعل وفاعل « بظرف » جار ومجرور متعلق بأخبروا « أو » عاطفة « بحرف » جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور السابق ، وحرف مضاف ، و « جر » مضاف إليه « ناوين » حال من الواو فى قوله « أخبروا » =

تقدَّمَ أن الخبر يكون مفرداً ، ويكون جملة ، وذكَرَ المصنفُ فى هذا البيتِ أنه يكون ظرفاً أو [جَارًّا و] مجروراً (١) ، نحو : « زَيْدٌ عِنْدَكَ » ، وَ « زَيْدٌ فى الدَّارِ » فكل منهما متعلِّقٌ بمحذوفٍ واجبِ الحذفِ (٢) ، وأجاز قوم — منهم

= منصوب بالياء نيابة عن الفتحة ، وفاعله ضمير مستتر فيه « معنى » مفعول به لناوين ، ومعنى مضاف ، و « كائن » مضاف إليه « أو » عاطفة « استقر » قصد لفظه ، وهو معطوف على كائن .

(١) يشترط لصحة الإخبار بالظرف والجار والمجرور : أن يكون كل واحد منهما تاما ، ومعنى التمام أن يفهم منه متعلقه المحذوف ، وإنما يفهم متعلق كل واحد منهما منه فى حالتين :

أولاهما : أن يكون المتعلق عاما ، نحو : زيد عندك ، وزيد فى الدار .

وثانيهما : أن يكون المتعلق خاصا وقد قامت القرينة الدالة عليه ، كأن يقول لك قائل : زيد مسافر اليوم وعمرو غداً ، فتقول له : بل عمرو اليوم وزيد غداً ، وجعل ابن هشام فى المغنى من هذا الأخير قوله تعالى : (الحر بالحر والعبد بالعبد) أى الحر يقتل بالحر والعبد يقتل بالعبد .

(٢) ههنا أمران : الأول : أن المتعلق يكون واجب الحذف إذا كان عاما ، فأما إذا كان خاصا ففيه تفصيل ، فإن قامت قرينة تدل عليه إذا حذف جاز حذفه وجاز ذكره ، وإن لم تكن هناك قرينة ترشد إليه وجب ذكره ، هذا مذهب الجمهور فى هذا الموضوع ، وسنعود إليه فى شرح الشاهد رقم ٤٣ الآتى قريباً ، وذهب ابن جنى إلى جواز ذكر المتعلق إذا كان كونا عاما .

الأمر الثانى : اعلم أنه قد اختلف النحاة فى الخبر : أهو متعلق الظرف والجار والمجرور فقط ، أم هو نفس الظرف والجار والمجرور فقط ، أم هو مجموع المتعلق والظرف أو الجار والمجرور ؟ فذهب جمهور البصريين إلى أن الخبر هو المجموع ؛ لتوقف الفائدة على كل واحد منهما ، والصحيح الذى نرجحه أن الخبر هو نفس المتعلق وحده ، وأن الظرف أو الجار والمجرور قيد له ، ويؤيد هذا أنهم أجمعوا على أن المتعلق إذا كان خاصا فهو الخبر وحده ، سواء أكان مذكوراً أم كان قد حذف لقرينة تدل عليه ، وهذا الخلاف إنما هو فى المتعلق العام ، فليكن مثل الخاص ، طردا للباب على وتيرة واحدة .

المصنف — أن يكون ذلك المحذوف اسما أو فعلا نحو : « كائن » أو « اسْتَقَرَّ » فإن قدرت « كائناً » كان من قبيل الخبر بالمفرد ، وإن قدرت « استقرّ » كان من قبيل الخبر بالجملة .

واختلف النحويونَ فى هذا ؛ فذهب الأخفشُ إلى أنه من قبيل الخبر بالمفرد ، وأن كلا منهما متعلق بمحذوف ، وذلك المحذوفُ اسمُ فاعِلٍ ، التقدير « زَيْدٌ كائن عندك ، أو مستقر عندك ، أو فى الدار » وقد نُسِبَ هذا لسيبويه .

وقيل : إنهما من قبيل الجملة ، وإن كلا منهما متعلق بمحذوف هو فِعْل ، والتقدير « زَيْدٌ اسْتَقَرَّ — أو يَسْتَقِرُّ — عِنْدَكَ ، أو فى الدَّارِ » ونُسِبَ هذا إلى جمهور البصريين ، وإلى سيبويه أيضاً .

وقيل : يجوز أن يُجْعَلاَ من قبيل المفرد ؛ فيكون المقدر مستقرا ونحوه ، وأن يُجْعَلاَ من قبيل الجملة ؛ فيكون التقدير « اسْتَقَرَّ » ونحوه ، وهذا ظاهر قولِ المصنف « ناوين معنى كائن أو استقر » .

وذهب أبو بكر بن السَّرَّاجِ إلى أن كُلاًّ من الظرف والمجرور قِسْمٌ برأسه ، وليس من قبيل المفرد ولا من قبيل الجملة ، نَقَلَ عنه هـذا المذهَبَ تلميذُه أبو على الفارسىُّ فى الشيرازيات .

والحقُّ خلافُ هذا المذهبِ ، وأنه متعلق بمحذوف ، وذلك المحذوف واجب الحذف ، وقد صُرِّحَ به شذوذاً كقوله :

٤٣ — لَكَ الْعِزُّ إِنْ مَوْلاَكَ عَزَّ ، وَإِنْ يَهُنْ
فَأَنْتَ لَدَى بُحْبُوحَةِ الْهُونِ كَائِنُ

---

٤٣ — هذا البيت من الشواهد التى لم يذكروها منسوبة إلى قائل معين .
اللغة : « مولاك » يطلق المولى على معان كثيرة ، منها السيد ، والعبد ، والحليف ، والمعين ، والناصر ، وابن العم ، والمحب ، والجار ، والصهر « يهن » يروى بالبناء =

. . . . . .

= للمجهول كما قاله العينى وتبعه عليه كثير من أرباب الحواشى ، ولا مانع من بنائه للمعلوم بل هو الواضح عندنا ؛ لأن الفعل الثلاثى لازم ؛ فبناؤه للمفعول مع غير الظرف أو الجار والمجرور ممتنع ، نعم يجوز أن يكون الفعل من أهنته أهينه ، وعلى هذا يجىء ما ذكره العينى ، ولكنه ليس بمتعين ، ولا هو مما يدعو إليه المعنى ، بل الذى اخترناه أقرب ؛ لمقابلته بقوله: « عز » الثلاثى اللازم ، وقوله « بحبوحة » هو بضم فسكون ، وبحبوحة كل شىء : وسطه « الهون » الذل والهوان .

الإعراب : « لك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « العز » مبتدأ مؤخر « إن » شرطية « مولاك » مولى : فاعل لفعل محذوف يقع فعل الشرط ، يفسره المذكور بعده ، والجملة من الفعل المحذوف وفاعله المذكور بعد أداة الشرط فى محل جزم فعل الشرط ومولى مضاف والكاف ضمير خطاب مضاف إليه « عز » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مولاك ، والجملة لا محل لها مفسرة ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام ، أى : إن عز مولاك فلك العز « وإن » الواو عاطفة ، وإن : شرطية « بهن » فعل مضارع فعل الشرط مجزوم وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى مولاك « فأنت » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، أنت : ضمير منفصل مبتدأ « لدى » ظرف متعلق بكائن الآتى ، ولدى مضاف و « بحبوحة مضاف إليه ، وبحبوحة مضاف و « الهون » مضاف إليه « كائن » خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ والخبر فى محل جزم جواب الشرط .

الشاهد فيه : قوله « كائن » حيث صرح به — وهو متعلق الظرف الواقع خبرا — شذوذا ، وذلك لأن الأصل عند الجمهور أن الخبر — إذا كان ظرفا أو جارا أو مجرورا — أن يكون كل منهما متعلقاً بكون عام ، وأن يكون هذا الكون العام واجب الحذف ، كما قرره الشارح العلامة ، فإن كان متعلقهما كونا خاصاً وجب ذكره ، إلا أن تقوم قرينة تدل عليه فحذف ، فإن قامت هذه القرينة جاز ذكره وحذفه ، وذهب ابن جنى إلى أنه يجوز ذكر هذا الكون العام لكون الذكر هو الأصل ، وعلى هذا يكون ذكره فى هذا البيت ونحوه ليس شاذا ، كذلك قالوا .

والذى يتجه للعبد الضعيف — عفا الله تعالى عنه ! — وذكره كثير من أكابر =

وكما يجب حَذْفُ عامل الظرف والجار والمجرور — إذا وقعا خبراً — كذلك يجب حذفه إذا وقعا صِفَةً ، نحو : « مررت برجل عندك ، أو فى الدار » أو حالاً ، نحو : « مررت بزيد عندك ، أو فى الدار » أو صِلَةً ، نحو : « جاء الذى عندك ، أو فى الدار » لكن يجب فى الصِّلَةِ أن يكون المحذوف فعلا ، والتقدير : « جاء الذى اسْتَقَرَّ عندك ، أو فى الدار » وأما الصفة والحالُ فحكمهما حكم الخبر كما تقدم .

* * *

وَلا يَكُونُ اسْمُ زَمَانٍ خَبَراً عَنْ جُثَّةٍ ، وَإِنْ يُفِدْ فأَخْبِرَا(١)

= العلماء أن « كائنا ، واستقر » قد يراد بهما مجرد الحصول والوجود فيكون كل منهما كونا عاما واجب الحذف ، وقد يراد بهما حصول مخصوص كالثبات وعدم قبول التحول والانتقال ونحو ذلك فيكون كل منهما كوناً خاصا ، وحينئذ يجوز ذكره ، و « ثابت » و « ثبت » بهذه المنزلة ؛ فقد يراد بها الوجود المطلق الذى هو ضد الانتقال فيكونان عامين ، وقد يراد بهما القرار وعدم قابلية الحركة مثلا ، وحينئذ يكونان خاصين ، وبهذا يرد على ابن جنى ما ذهب إليه ، وبهذا — أيضاً — يتجه ذكر « كائن » فى هذا البيت وذكر « مستقر » فى نحو قوله تعالى : (فلما رآه مستقرا عنده) ؛ لأن المعنى أنه لما رآه ثابتا كما لو كان موضعه بين يديه من أول الأمر .

(١) « ولا » الواو للاستئناف ، ولا : نافية « يكون » فعل مضارع ناقص « اسم » هو اسم يكون ، واسم مضاف و « زمان » مضاف إليه « خبرا » خبر يكون « عن جثة » جار ومجرور متعلق بقوله خبرا ، أو بمحذوف صفة لخبر « وإن » الواو للاستئناف ، إن : شرطية « يفد » فعل مضارع فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى كون الخبر اسم زمان « فأخبرا » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، أخبر : فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفا للوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجملة من فعل الأمر وفاعله فى محل جزم جواب الشرط .